المحاضرة الثالثة: السياسة التجارية

1.مفهوم السياسة التجارية:

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى جملة من التشريعات و اللوائح، التي تصدر عن أجهزة الدولة و التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من القيود و العقبات التي تواجهه على المستوى الاقليمي أو الدولي، و كل هذه التشريعات و اللوائح التي تنظم التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة تسمى "سياسة تجارية"، و عليه يمكن تعريف السياسة التجارية بأنها "مجموعة التنظيمات و الاجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية".[1]

2.أنواع السياسة التجارية:

تتنوع السياسة التجارية بين سياسة الحماية التجارية و سياسة الحرية التجارية، فسياسة الحماية التجارية هي كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدول لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، و بالتالي فإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه السياسة هو استعمال الدولة لسلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاهات المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات، أو على هذه العناصر مجتمعة، أما سياسة الحرية التجارية هي مصطلح يطلق على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، بحيث تكون تجارتها الخارجية حرة خالية من القيود و العوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.[2]

و ما يجدر ذكره هو أن السياسة التجارية الدولية تتلون بظروف التطور التاريخي للاقتصاد القومي، فسياسة الحرية التجارية تميل الى الانتشار و كسب الكثير من المؤيدين في فترات الرواج، و على العكس يتغلب مذهب الحماية عند ظهور الكساد و الحرب، و عادة تقف الدول الكبرى مع حرية التجارة لأنها تتمتع باحتكار موروث عند المنبع في مرحلة الانتاج

---

[1] منير خروف، "المالية و التجارة الدولية"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945- قالمة، 2015/2014، ص 20.

[2] منير خروف، (مرجع سبق ذكره)، ص ص 21- 23.

تريد أن تستغله، أما الدول الصغرى فتفتقر إلى هذا الموروث لذا تريد مجابهته باحتكار تحكمي في مرحلة التبادل من خلال سياسة تجارية حمائية.

3-حجج أنصار الحماية و الحرية التجارية:

1.3.حجج أنصار الحماية التجارية:

1.1.3.حماية الصناعات الناشئة: ذلك لأن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة مما يستدعي حمايتها حتى تنخفض تلك النفقات شيئا فشيئا، و عندئذ يمكن إزالة الحماية دون أن يصيبها الضرر.

2.1.3.معالجة البطالة: يرى أنصار الحماية ضرورة تطبيق الحماية التجارية لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل و من ثم تخفيض معدلات البطالة.

3.1.3.جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار المباشر: قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية لدخول الدولة بقصد الاستثمار المباشر و ذلك تجنبا لعبء الرسوم الجمركية المفروضة.

4.1.3.حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق الاقتصادي: من بين أسباب فرض الحماية هو حماية المنتجين المحليين من إغراق الأسواق الوطنية بالمنتوجات الأجنبية.

2.3.حجج أنصار حرية التجارة:

1.2.3.منافع التخصص الدولي: حيث تتخصص كل دولة في انتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، و لأن مدى التخصص يتوقف على نطاق السوق، فان اتساع التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي و تقسيم العمل و من ثم حسن استغلال الموارد المتاحة.

2.2.3.منافع المنافسة الدولية: يعتبر تحليل المنافسة الدولية من الأمور المعقدة بسبب صعوبة الحصول على البيانات التي يتم البحث عنها فضلا عن تعدد مجلات المنافسة، و يتم تحليل

المنافسة على ثلاثة مستويات: هيكل المنافسة، طرق المنافسة، ووسائلها[3]، و عموما للمنافسة الدولية العديد من المنافع فعلى صعيد المستهلكين زيادة المنافسة بفعل حرية التجارة تخفض من النفقات و من ثم الأثمان لصالح المستهلكين، و على صعيد الانتاجية تؤدي الحرية التجارية الى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الانتاج الأكثر تطورا سعيا وراء زيادة الانتاج و تحسين الانتاجية و خفض النفقة.

4- أدوات السياسة التجارية:

1.4.أدوات السياسة الحمائية:

1.1.4.الأدوات السعرية:

- **الرسوم الجمركية:** هي ضرائب غير مباشرة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها الحدود الجمركية، دخولا في شكل واردات أو خروجا في شكل صادرات، و غالبا ما تفرض على الواردات، و تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أقسام رئيسية هي:[4]

رسوم قيمية: و هي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، و تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

رسوم نوعية: و هي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أساس الوزن أو الحجم أو العدد، و تختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة و مواصفاتها.

رسوم مزدوجة: حيث تكون الرسوم على أساس قيمي و نوعي في آن واحد.

- **اعانات التصدير:** تتمثل عادة في إعطاء مبالغ مالية للمنتجين المحليين، الغرض منها تدعيم قدرتهم على التنافس في الأسواق الدولية و ذلك بتمكينهم من خفض الأثمان.

---

[3] يحي سعيد علي عيد، "بحوث التسويق و التصدير"، الطبعة الأولى، 1996، مطابع سجل العرب، القاهرة، ص ص 293-294.

[4] محمد ابراهيم عبيدات و عبد الله حلمي سماره ، "الاستيراد و التصدير بين النظرية و التطبيق"، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص 148.

– **تخفيض سعر الصرف:** هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة عملتها لتحقيق مزايا تصديرية، حيث الدولة التي تتميز بانخفاض في سعر صرف عملتها هي دولة تنخفض أسعار صادراتها و من ثم تزيد صادراتها و هذا يعزز وضع ميزانها التجاري.

2.1.4.الأدوات الكمية:

–**نظام الحصص:** يقصد به فرض قيود على الواردات و نادرا على الصادرات، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها، و قد تكون الحصص كمية أو قيمية.

– **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون نظام الحصص مقترنا بما يعرف "بنظام تراخيص الاستيراد"، و يتلخص هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص أو إذن من الجهة الادارية المختصة بذلك، و قد تمنح الدولة هذه التراخيص مجانا و بلا قيد أو شرط، كما يمكن لها أن تبيعها.

3.1.4.الأدوات التنظيمية:

- **اتفاقيات الدفع:** هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس التي يوافق عليها الطرفين المتعاقدين، حيث عادة ما يحدد اتفاق الدفع: العملة التي يتم على أساسها التبادل، سعر الصرف، مدة سريان العقد و طريقة تجديده.
- **الحماية الإدارية:** هي من قبيل الاجراءات الاستثنائية، تقوم السلطات الادارية بتطبيقها بغرض اعاقة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، من بينها فرض نفقات تحكمية مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة من المنطقة الجمركية، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، فرض رسوم على عملية التفتيش...إلخ، و قد تكون هذه الاجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من التدابير الحمائية الصريحة.

2.4.أدوات سياسة الحرية التجارية:

1.2.4.تخفيض الرسوم الجمركية: لم تعد الرسوم الجمركية تشكل قيدا على التجارة الدولية بقدر ما أصبحت وسيلة لتشجيع التبادل التجاري الدولي، حيث منذ إبرام اتفاقية الجات و الى غاية تحولها إلى المنظمة العالمية للتجارة و لحد يومنا هذا هناك اتجاه عالمي نحو التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية، و لم تعد تفرض إلا لمحاربة سياسة الاغراق.

2.2.4.تحرير التعامل في الصرف الأجنبي: منذ 1971 تحول العالم من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة و المدارة، و أصبح من حق الأفراد و المؤسسات حمل الصرف الأجنبي و التعامل به عكس ما كان في مرحلة فرض الرقابة على الصرف.

3.2.4.ازالة القيود الكمية المباشرة: يؤدي التحول إلى سياسة الحرية التجارية إلى إلغاء نظام الحصص و تراخيص الاستيراد و تصبح القيود التعريفية (الرسوم الجمركية) فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية مع تخفيضها تدريجيا.

4.2.4.حوافز التصدير: يمكن استبدال إعانات التصدير بحزمة من حوافز التصدير التي تشجع الصادرات دون أن تشوه صورة المنافسة الدولية، و مثال ذلك: الاعفاءات الضريبية المؤقتة، تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج المستوردة...إلخ.

5.2.4.التكتلات الاقتصادية: يقصد بالتكتل الاقتصادي اتفاق مجموعة من الدول المتجاورة و المتقاربة في المصالح الاقتصادية على إلغاء القيود على حركة تبادل السلع و الخدمات و الأشخاص و رؤوس الأموال فيما بينها، مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية لإزالة التمييز الذي قد يكون عائدا إلى هذه الاختلافات[5]، إذن تعتبر التكتلات الاقتصادية محاولة جزئية للتحرير التجاري لأنها تضم مجموعة من الدول، و تتخذ التكتلات العديد من الأشكال: التجمعات التفضيلية، اتفاق الشراكة، منطقة التبادل الحر، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي.

6.2.4.التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية: هو أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال اتجاهين رئيسيين:

[5] محمد ابراهيم عبيدات و عبد الله حلمي سماره ، (مرجع سبق ذكره)، ص 25.

الاتجاه الأول: ينبع من سعي التكتلات التي تكونت إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية قائمة على المشاركة بين هذه التكتلات و دول أخرى، و مثال ذلك شراكة الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية في إطار ما يسمى الشراكة الأورو متوسطية.

الاتجاه الثاني: التحول من المساعدات الائتمانية الرسمية و القروض إلى الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة.